

«لقاءات عقدت مع وفود أردنية تميّزت بالإيجابية» تجاه إعادة الاستيراد من لبنان، «إلا أنها علقت (الاستيراد) إلى حين عودة الوفد إلى لبنان الشهر المقبل بقصد إجراء بعض التعديلات على الاتفاقيات الزراعية بين البلدين، التي مضى عليها ما يقارب 5 سنوات، فيما المزارع البقاعي يعاني ضيق الوقت في تصريف إنتاجه مع دخول البطاطا المصرية السوق اللبنانية بداية شهر كانون الثاني من العام الجديد».

مشاكل أخرى تفرض نفسها على المصدرين البقاعيين في تصريف إنتاجهم من البطاطا، تتمثل بحسب الترشيحي «في تحكّم أصحاب السيارات المبردة بأسعار النقل، والمنافسة الخارجية في بعض دول الخليج العربي»، ذلك أن سائقي شاحنات النقل المبردة ذات اللوحات الأجنبية، التي تمنح «تصاريح» خاصة، «يفرضون أسعاراً جائرة وغير واقعية» على التجار المصدرين إلى سوريا والأردن ودول الخليج، فوصل أجر الشاحنة المبردة لكل طن بطاطا إلى 100 دولار إلى سوريا، و200 دولار إلى الأردن، و300 دولار إلى دول الخليج. «بعمرها ما صارت» أن يصل أجر نقل حمولة بطاطا إلى الأردن إلى 4 آلاف دولار، أو 3 آلاف دولار إلى سوريا»، يقول ترشيحي، سائلاً عن كيفية المنافسة مع هذه الكلفة، في حين تصل البطاطا الهولندية أو البلجيكية إلى دول الخليج «خالصة مخلصاً» بـ250 دولاراً للطن، «على الرغم من أن نوعيتها لا تقارن بنوعية البطاطا اللبنانية».

إزاء هذا الواقع، يرى الترشيحي أن «على وزارة النقل والأشغال العامة أن تتعاون مع المصدرين وتضع حداً لعار التصاريح التي أصبحت كصكوك الدخول إلى الجنة، فالأسعار لا تتماشى مع حال القطاع، ما سيترك أثراً كبيراً على واقع المزارعين في البقاع». في المقابل، في ظل تدني السعر المفروض على مزارعي البطاطا، يُفرض على المستهلك اللبناني سعراً لكيلو البطاطا في سائر المحال التجارية لا يقل متوسطه عن 1250 ليرة!

### راحم حمية

خيّبت هذه العوامل آمال المزارعين البقاعيين بإمكانية التعويض عن خسارتهم الكبيرة في موسم «البكّيرة» في حزيران الفائت، مع ارتفاع كلفة الري نتيجة شح المياه. يعاني الخسارة اليوم كل مزارعي البطاطا اللقيسة، «ففي كل عملية قلع لـ10 دونمات بطاطا خسارة بقيمة خمسة ملايين ليرة»، يقول المزارع محمد حمية لـ«الأخبار». ببساطة، يشرح حمية أن سعر كيلو البطاطا «بأرضه عند القلع» لا يزيد على 350 ليرة، في حين أن كلفته «مش أقل من 500 ليرة»، وما بين الإنتاج والسعر المتدني «خياران لا ثالث لهما، إما التاجر الذي يتدلل لشراء إنتاجك بالسعر الذي يناسبه، وإما التخزين بالبرادات، ما يعني كلفة إضافية، في حين صار الوقت

### على وزارة النقل وضع حدّاً لعار التصاريح

ضيق جداً قبل دخول البطاطا المصرية إلى السوق اللبنانية أول العام المقبل». بدأ قلع موسم البطاطا اللقيسة منذ بداية شهر تشرين الثاني الفائت، وشهد تعثراً بسبب المشاكل الحدودية، ومنها «بعض التدابير التي اتخذتها الحكومة الأردنية، والتي عرقلت إدخال الشاحنات المحملة بالبطاطا اللبنانية إلى أراضيها، في طريقها إلى دول الخليج العربي، فضلاً عن منع السلطات السورية دخول الإنتاج اللبناني إلى أراضيها»، حسب ما يشرح إبراهيم الترشيحي رئيس تجمع مزارعي البقاع لـ«الأخبار». منذ أيام قليلة، عادت حركة التصدير إلى سوريا بعد نجاح الاجتماعات التي جرت بين النقابات الزراعية اللبنانية ووزراء من الحكومة السورية، حيث لفت الترشيحي إلى أن السوق السورية تساهم في تصريف «ما يقارب 25 ألف طن من إنتاج البطاطا اللبنانية».

وفي ما خص التصدير إلى السوق الأردنية، يؤكد الترشيحي أن

يتحكم أصحاب السيارات المبردة بأسعار النقل (الأخبار)



## مزارعو البطاطا خاسرون في كل المواسم

خابت آمال مزارعي البطاطا البقاعية بالاعتماد على موسم «اللقيسة» الخريفية، للتعويض عن خسائر «البكّيرة» الصيفية. مرة أخرى، لم يطابق وعد الحقول حساب البيدر. ففي حين يقارب إنتاج موسم البطاطا اللقيسة في البقاع 70 ألف طن، تعاني السوق مشاكل تصريف الإنتاج وتعليق التصدير إلى سوريا والأردن ودول الخليج العربي، فضلاً عن المنافسة الخارجية

## هيئة التنسيق، موحدة ضد التحالف السياسي. المالي

الثاني أن الهيئة احتاجت للأشهر الثلاثة لتقويم تحركها، والتعرف إلى مكان النجاح والخطأ. فالتقويم أظهر، بحسب خليفة، أننا «نجحنا في بلورة تصحيح الرواتب بنسبة التضخم المتراكمة منذ عام 1996 وبزيادة التقديرات الاجتماعية والصحية لهم، وبضرورة تعزيز الإدارة العامة بعيداً عن التعاقد

الوظيفي، والارتقاء بالتعليم المهني والتقني وبالمدرسة الرسمية ومدّها بالكفاءات على مستوى الإجازة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي والماجستير في مرحلة التعليم الثانوي، والحفاظ على الحقوق المكتسبة والقوانين الخاصة بكل القطاعات الوظيفية. وراي خليفة أن مبررات الإبطاء والتأخير في إقرار السلسلة سقطت، فالمشروع أصبح منذ عشرين شهراً في عهدة المجلس النيابي، وجميع القطاعات الوظيفية قدمت مذكراتها المطلوبة.

التنسيق بعد انقطاع دام ثلاثة أشهر، ذكرت الجميع بأن السلسلة هي تصحيح رواتب لا خوض في توصيفات وظيفية ولا اختصار لإصلاح إداري أو تربوي، و«هذا يحدث تلقائياً عند الحكومات الديمقراطية دورياً، دونما حاجة إلى إضرابات واعتصامات وتحركات احتجاجية، إلا في لبنان،

### السلسلة هي تصحيح رواتب لا توصيف وظيفي أو إصلاح إداري

حيث يتبارى المسؤولون في الالتفاف على أي مطلب شعبي محق، وكأنهم يريدون لهذا الشعب أن يهاجر أو يعيش تحت خط الفقر المدقع». أما أسباب تأخر الهيئة في إعلان التحرك، فبعضها رئيس رابطة أساتذة التعليم المهني والتقني إلي خليفة، متحدثاً باسم الهيئة، إلى الظروف الأمنية والسياسية التي مر بها البلد في الأشهر الماضية. والسبب

في السر والعلن ويجري الاستفتاءات الفايصلية حول الانفصال بين القطاعات الوظيفية، تعلن الهيئة أن تقويم التحرك السابق أفضى إلى نتيجة واحدة هي: بقاء الهيئة موحدة بمكوناتها الخمسة. وبناءً عليه، ستجدد اتصالاتها ولقاءاتها مع كل الكتل النيابية للضغط باتجاه إقرار سلسلة الحقوق وإنهاء مواد المشروع الذي يضرب دولة الرعاية الاجتماعية. وعلى خط مواز، ستتنظم محاضرات وورش عمل تتناول مخاطر التعاقد الوظيفي ووقف التوظيف وإعادة النظر بالعطاءات الاجتماعية للصناديق الضامنة واقتطاع 35% من حقوق المستفيدين من أسر المتقاعدين بسبب الوفاة، وزيادة دوام الموظفين وتتضمن الورش والندوات مقارنات بين الموظف الإداري والموظف المماثل في المؤسسات العامة وموضوعات التهرب الضريبي وأسباب الفساد وأساليب مكافحته. وفي مؤتمر صحافي عقده هيئة

### فانت الحاج

بعد الأعياد، تعود هيئة التنسيق النقابية إلى الشارع مجدداً. تقول إنها ستفعل ذلك، مرغمة، إذا لم تصل الاتصالات مع المسؤولين إلى نتائج إيجابية. تنفي أن يكون التحالف السياسي والمالي قد نجح في فك عرى العلاقة المتينة بينها وبين قواعدها من جهة، وبينها وبين الرأي العام من جهة ثانية. لذا، فهي ما زالت تراهن على القواعد التي ستعاود تعبئتهم عبر جمعيات عمومية ومجالس مندوبين لاستكمال المعركة الاجتماعية الطويلة والصعبة مع هذا التحالف وفضح أهدافه. تقر بأن الأخطاء التي وقعت في المرحلة الماضية سببها أننا «لسنا مؤسسة ذات هيكلية موحدة، بل هيئات خمس تنسق في ما بينها من دون أن تلغي خصوصية كل هيئة وظروفها وأولوياتها». وفيما يصيب التملل الموظفين والمعلمين إلى حد يدعو فيه البعض